﴿قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ٣٥﴾ [يونس: 35]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

بِالهِدايَةِ تَتِمُّ حِكْمَةُ الخَلْقِ

لَمّا بَيَّنَ تَعالى في الآياتِ السّابِقةِ عجْزَ آلِهةِ المُشْرِكينَ المَزْعومَةِ عنِ الخَلْقِ والإعادَةِ، وهُما مِن أقْوى أسْبابِ القُدْرَةِ، وأعْظَمِ بَراهينِ الأُلوهيَّةِ، بَيَّنَ عجْزَهُم عن هذا النَّوْعِ مِن صِفاتِ الإلَهِ، وهو الهِدايَةُ إلى الحَقِّ وإلى طَريقِ الرَّشادِ[1]. كَما أشارَ البِقاعيُّ إلى مُناسَبةِ هذهِ الآيةِ الكَريمَةِ لما قَبْلَها بقَولِه: "فَلَمّا اعْتَرَفوا بِه كُلّه أعادَ السُّؤالَ عنْ بَدْءِ الخَلْقِ ليقْرِنَ بِهِ الإعادَةَ؛ تَنْبيهًا على أنَّهُما بالنِّسْبَةِ إلى قُدْرَتِه على حَدٍّ سَواءٍ، فلَمّا فرَغَ مِمّا يَتَعَلَّقُ بأحْوالِ الجَسَدِ أمَرَهُ أنْ يَسْألَهُم عنْ غايَةِ ذَلِكَ والمَقْصودِ مِنهُ مِن أحْوالِ الرّوحِ في الهِدايَةِ الَّتي هي سَبَبُ السَّعادَةِ إمعانًا في الاسْتِدْلالِ بالمَصْنوعِ على الصّانِعِ على وجْهٍ مُشيرٍ إلى التَّفْضيلِ فقال: ﴿قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّۚ﴾"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾: هَدَى فُلانٌ هُدًى وهَدْيًا وهِدايةً: استَرْشَدَ. والهِدايةُ: دِلالةٌ بلُطْفٍ[3]. الهُدَى: الرَّشادُ والدَّلالةُ، يُذكَّر ويُؤنَّث. أصْلُه يَهْتَدي فأُدْغِمَتِ التّاءُ في الدّالِ. والمعنى: لا يَهْتَدي بنَفْسِه.

2) ﴿تَحۡكُمُونَ﴾: المعنى المحْوَريُّ للمادَّةِ: ضَبْطٌ يَمنعُ التَّسَيُّبَ، ويُمَكِّنُ مِن جَعْلِ الشّيْءِ على ما يَنْبَغي ويُرادُ لَهُ كحَكَمةِ اللِّجامِ تَتَحكَّمُ

(1) أبو حَيّان، البحر المحيط: 6/54 - 55.
(2) البِقاعيُّ، نَظْم الدُّرر: 8/115.
(3) الرّاغب، المفردات: (هدى).

في الدّابَّةِ وتَمنَعُها مِنَ التَّسَيُّبِ؛ أيْ: تُمَكِّنُ مِن إيقافِها وتَوْجيهِها حَسبَ مُرادِ راكِبِها[1]. والحُكْمُ كَما قال الرّاغِبُ: القَضاءُ بالشَّيْءِ أنْ يكونَ كَذا أو لَيْس كَذا سَواءٌ أَلْزَمتَ ذلِك غَيرَه أو لَم تُلْزِمهُ[2]؛ والمعنى هُنا: تَقْضونَ بالباطِلِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

أفادَ الاستِفْهامُ الإنْكاريُّ انْفِرادَ الله ﷻ بالهِدايَةِ

قُل - يا أيُّها الرَّسولُ - للمُشْرِكينَ: هَل مِن آلِهَتِكُم المَزْعومَةِ الَّتي تَعْبُدونَها مِن دونِ اللّه أحَدٌ يَهْدي مَن ضَلَّ عنِ الهُدى، ويُرشِدُ مَن انْحَرفَ عن جادَّةِ الحَقِّ؟ قُلْ لَهُم: اللّه وحْدَه هو الهادي إلى الطَّريقِ المُسْتَقيم. فهَل مَن يُرْشِدُ النّاسَ إلى الحَقِّ ويَدْعوهُم إلَيْه أَوْلَى بأنْ يُتَّبَعَ أم آلِهَتُكم الَّتي لا تَهْتَدي لشَيْءٍ ولا تَهْدي غَيْرَها بَلْ هيَ بحاجَةٍ إلى هادٍ يَهْديها؟ فما بالُكُم كَيْفَ سَوَّيْتُم بَيْنَ اللّه وخَلْقِه؟ وهذا حُكْمٌ جائرٌ وباطِلٌ.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

نُكْتَةُ الفصْلِ ﴿قُلْ هَلْ﴾ ودلالَتُهُ:

الفَصْلُ لكَمالِ الانْقِطاعِ

وَردَ قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ في سياقِ الاحْتِجاجِ على إثْباتِ حَقِّيَّةِ التَّوحيدِ، وبُطلانِ الشِّرْكِ، وجيءَ بهِ إلْزامًا بَعد إلزام، وإفْحامًا إثْرَ إفْحام. وفَصَّلَهُ إيذانًا بفَضْلِه واسْتِقْلالِه في إثْباتِ المَطْلوبِ كَما في سابِقِه[3]، فالآيَةُ مُنْفَصِلَةٌ عن سابِقَتِها لكَمالِ الانْقِطاعِ، للإشْعارِ باسْتِقْلالِها في حُصولِ المَقْصودِ، وإثْباتِ المَطْلوبِ، وصيغتِ الأدِلَّةُ بأُسْلوبِ الاسْتِفهام؛ لأنَّ الكَلامَ إذا كانَ في غايَةِ الوضوحِ والجَلاءِ، فهوَ سؤالٌ عنْ شَأنٍ آخَرَ مِن شؤونِ الرُّبوبيَّةِ المُقْتَضيَةِ لاسْتِحْقاقِ الأُلوهيَّةِ، وتَوْحيدِ العِبادَةِ

(1) جَبَل، المعجم الاشتقاقيُّ المؤصَّل: (حكم).
(2) الرّاغب، المفردات، والسَّمين الحلبيُّ، عُمدة الحفّاظ: (حكم).
(3) الآلوسيُّ، روح المعاني: 6/107، ومجموعة من المؤلفين، التَّفسير الوسيط للقرآن الكريم: 4/87.

الاعْتِقاديَّةِ والعَمَليَّةِ، وهو الهِدايَةُ الَّتي تَتِمُّ بها حِكْمَةُ الخَلْقِ[1]. سُؤالٌ لإقامَةِ الحُجَّةِ على المُشْرِكين في سياقِ مُحاوَرَةٍ لا يَجِدُ فيها المُعانِدُ - لَو أنْصَفَ - فِرارًا مِنَ التَّسْليمِ باسْتِحْقاقِ الخالِقِ سُبحانهُ وحْدَه للأُلوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ.

دلالَةُ التَّكْرارِ في: ﴿قُلْ هَلْ﴾:

التَّوْقيفُ على قُصورِ الأصْنامِ وعَجْزِها، والتَّنْبيهُ على قُدْرَةِ اللهِ سُبْحانَهُ

في تَكْرارِ قوله: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾ مَزيدُ إفْحامٍ للمُشْرِكين بإقامَةِ الحُجَجِ عليهم، وتَعْرِيَةِ عُقولهم، والنَّعْيِ على أحْلامِهم، وإثْباتِ عجْزِ آلِهَتِهمُ المَزْعومَةِ عن فِعْلِ أيِّ شَيْءٍ بأدِلَّةٍ قاطِعَةٍ، وبَراهينَ ساطِعَةٍ، وحُجَجٍ دامِغَةٍ. وفي هذا زيادَةُ تَبْكيتٍ وتَحْسيرٍ للمُشْرِكينَ.

ودَلَّ التَّعْبيرُ بفِعْلِ الأمرِ ﴿قُلْ﴾ على الاهْتِمامِ بالمَقولِ، وسُرعَةِ تَبْليغِه، والمواجَهَةِ به فوْرَ تَلَقّيه.

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بالاسْتِفْهامِ المَجازيِّ:

تَقْريرُ التَّوْحيدِ بإبْطالِ الآلِهَةِ المَزْعومَةِ

الاسْتِفْهامُ في قوله: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾ مَجازيٌّ، غَرَضُه النَّفْيُ والإنْكارُ، ويَتَفَرَّعُ عنْهُما التَّحْسيرُ والتَّبْكيتُ. والمعنى: هَل مِنْ آلِهَتِكم مَن يُرشِدُ الضّالَّ ويوَفِّقُه إلى مَعرفةِ الحَقِّ واتِّباعِهِ؟ والتَّعْميمُ أليقُ بما يَقْتَضيه المَقامُ مِن كَمالِ التَّبْكيتِ والإلْزامِ.

الجَوابُ المُلَقَّنُ ودلالَتُهُ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾:

عَدَمُ الاعْتِدادِ بإقْرارِ الخَصْمِ لوضوحِ الجَوابِ

يُلْحَظُ هُنا كَما في الآيَةِ السّابقةِ أنَّ الرَّسولَ ﷺ لُقِّن الجَوابَ لعِدَّةِ وُجوهٍ مِنْها: قَطْع لَجاجِ المُشْرِكين وعِنادِهم وجِدالِهم، وإصْرارِهم على المُكابَرةِ عن قَوْلِ الحَقِّ فأجابَ عنْهُم[2]، وإمّا أنْ يكونَ هذا على طَريقِ التَّلْقينِ للمُخاطَبينَ، وإرْشادِهم إلى الجَوابِ الصَّحيحِ، والقَولِ السَّديدِ، وإمّا لكَوْنِ هذا الجَوابِ قد بَلَغَ في الوُضوحِ إلى غايَةٍ لا يُحْتاجُ معَها إلى إقْرارِ الخَصْمِ ومَعْرِفَةِ جَوابِه[3].

(1) رشيد رضا، تفسير المنار: 11/137.
(2) النَّسفيُّ، مدارك التَّنزيل: 2/163.
(3) الشَّوكانيُّ، فتح القدير: 2/624.

توجيه تنوع التَّعْبيرِ في: ﴿إِلَى ٱلْحَقِّ﴾، ﴿لِلْحَقِّ﴾، ﴿إِلَى ٱلْحَقِّ﴾:

حُـذِفَ مُتَعَلّقُ الـهِـدايَـةِ لِيَدُلَّ على العُمومِ

الفعلُ (هَدَى) يَتعدَّى بنَفْسِه كقَولِه تعالى: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢﴾ [الفتح: 2] ويَتَعدّى بـ﴿إِلَىٰ﴾ كقَولِه: ﴿وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٨٧﴾ [الأنعام: 87]، ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٢٥﴾ [يونس: 25]، وبـ (اللّام) كَقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9] "فَتَعْدِيَةُ الفِعْلِ بنَفسِه تُفيدُ اتِّصالَ الهِدايةِ بمُتَعلّقِها مُباشَرةً دونَ واسِطَةٍ، وتَدلُّ على القُرْبِ، وتَعْديَتُه بـ (اللّام) تُفيدُ التَّقْوِيَةَ أوِ العِلَّةَ، وبـ﴿إِلَىٰ﴾ النِّهايَةَ أوِ الغايَةَ الَّتي تَنْتَهي إلَيها الهِدايةُ، فهيَ تَشْمَلُ مُقَدِّماتِها وأسْبابَها مِن حَيثُ كَونُها موصِلَةً إلى المُنتَهى المَقصودِ للهادي السّائقِ إلَيها[1]. وقَد جُمِع في هذهِ الآيةِ بَيْنَ تَعْدِيَةُ (هدى) بحَرْفَي الانْتِهاءِ والاخْتِصاصِ، وبَيْنَ تَعْديَتِه بنَفسِه مَعَ حَذْفِ مَعْمولِ الفِعلِ، وهوَ مَفْعولُ الهِدايَةِ الدّالُّ على العُمومِ في كُلٍّ. فعُدِّيَ الفِعلُ ﴿يَهْدِىٓ﴾ بـ ﴿إِلَىٰ﴾ في قوله: ﴿مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ وقَولِه: ﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾، وبـ(اللّام) في قَولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾، وهذا للَفْتَةٍ بَلاغيَّةٍ هيَ أنَّ الهِدايَةَ لمّا أُسْنِدَت إلى الأصْنامِ عُدِّيَ الفِعلُ بـ ﴿إِلَىٰ﴾ الّتي تُشْعِرُ ببُعْدِ المَسافَةِ بَيْنَ البِدايَةِ (الأصنام) والنِّهايَةِ (الهداية)، وهذا تَوكيدٌ للإنْكارِ في صَدْرِ الآيةِ الكَريمَةِ كَأنَّ الهِدايةَ ضِمنًا بَعيدَةٌ عنْهم، لَكِنْ لمّا أُسْنِدَتِ الهِدايةُ إلى اللّه تعالى عُدِّيَتْ بـ(اللّام) الّتي تُفيدُ القُرْبَ والاخْتِصاصَ، وكَأنّ الهِدايةَ مِن خَصائِصِه تعالى وحدَه، ومِلْكُ يَمينِه، وهو المُنْفَرِدُ بها على وجْهِ الدَّيْمومَةِ والكَمالِ. وفي نِسْبَةِ الهِدايَةِ العامَّةِ في جُملةِ الاسْتِفْهامِ: ﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ عُدِّيَ الفِعلُ أيضًا بـ (إلى)، مَع أنّ اللّه تعالى هوَ الهادي إلى الحقِّ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾ قَد قُرِّرتْ نِسبةُ الحَقِّ للّه تعالى فاللّه سبحانَه هوَ الحقُّ، والحقُّ هو اللّه تعالى[2].

(1) رشيد رضا، تفسير المَنار: 11/138.

(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/245، والمطعنيُّ، التَّفسير البلاغيُّ للاستفهام: 2/53.

ولِصاحبِ المَنارِ تَوْجيهٌ دقيقٌ في بيانِ سِرِّ تَعْديَةِ الفِعلِ (هدى) بـ (إلى) و(اللّام) حَيثُ قال: "عدّاه بـ ﴿إِلَىٰ﴾ في حيِّزِ الاسْتِفْهامِ الإنْكاريِّ؛ للإيذانِ بأنَّهُ لا أحدَ مِن هؤلاءِ الشُّركاءِ المُتَّخَذينَ بالباطِلِ يَدلُّ النّاسَ على الطَّريقِ الَّذي يَنْتَهي سالِكُه إلى الحقِّ مِن عِلْمٍ وعَمَلٍ، وهوَ التَّشْريعُ، فهوَ يَنْفي المُقَدِّماتِ ونَتائجَها، والأسْبابَ ومُسَبّباتِها، ولَو عدّاهُ بنَفْسِه لَما أفادَ إلّا إنْكارَ هدايَةِ الإيصالِ إلى الحَقِّ بالفِعلِ، دونَ هدايةِ التَّشريعِ الموصِلَةِ إلَيه، ولو عدّاه بـ(اللّام) لَكانَ بمعنى تَعْديَتِهِ بنَفْسِه إنْ كانَتِ اللّامُ للتَّقويَةِ أو لإنْكارِ هدايةٍ يُقْصَدُ بها الحَقُّ إنْ كانَتْ للتَّعْليلِ، والأوَّلُ أعمُّ وأبْلَغُ كما هو ظاهِرٌ"[1].

الغَرَضُ مِنْ حَذْفِ مُتَعَلّقِ الهِدايَةِ:

الهِدايَةُ موَجَّهَةٌ لعُمومِ الخَلْقِ

حُذِفَ مُتَعَلّقِ الهِدايَةِ، فلَم يَكنْ: (يَهْدي النّاسَ) أوِ: (يهدي الخَلْقَ)؛ ليَدُلَّ على العُمومِ، وهذا أنْسَبُ لما يَقْتَضيه المَقامُ مِن كَمالِ التَّبْكيتِ والإلْزامِ.

الغَرَضُ مِنْ تَقْديمِ المُسْنَدِ إلَيْهِ: ﴿ٱللَّهُ﴾:

التَّأكيدُ على أنَّهُ سبحانه مَوْجودٌ، وأنَّهُ ذو الحَقِّ، وأنَّهُ مُحِقُّ الحَقّ

قُدِّمَ المُسنَدُ إليْهِ ﴿ٱللَّهُ﴾ على خَبَرِه الفِعْليِّ في قَولِه: ﴿ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾، وهذا أفادَ القَصْرَ، قَصْرَ الهدايَةِ للحقِّ على اللّه تَعالى وحدَه، مِن بابِ قَصْرِ الصِّفةِ على المَوصوفِ قَصرًا إضافيًّا.

نُكْتَةُ الإظْهارِ في مَوْضِعِ الإضْمارِ:

الإظْهارُ لتَفْخيمِ الحَقِّ والتَّأكيدِ على أهَمّيَّتِهِ

عُدِلَ عنِ الإضْمارِ إلى الإظْهارِ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾، حيثُ كانَ الظّاهِرُ أنْ يُقال: (يَهدي إلَيه)؛ لتَفْخيمِ الحقِّ، ولِلتَّأكيدِ على أهَمّيَّتِه بذِكرِه مَرَّتيْن. وهذا أيضًا هوَ سِرُّ إعادَةِ غَيْرِ المَسْؤولِ عنْهُ في الجوابِ ودلالَتُهُ﴿يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾، حيثُ كانَ يُمكنُ الاقْتصارُ على المَطْلوبِ مَثلًا: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾.

(1) رشيد رضا، تفسير المنار: 11/138.

الغَرَضُ مِن الاستِفْهامِ بالهَمزَةِ في: ﴿أَفَمَن﴾:

(الفاءُ) في قوله: ﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ عطَفتْ ما بَعدَها على جُملةٍ مَحْذوفَةٍ تَوَسَّطتْ بَيْنَ الهَمزةِ وبَيْنها، يُمكنُ أنْ يَكونَ تَقْديرُها: أيَسْتَويانِ؟ فمَن يَهْدي إلى الحَقِّ؟ وعُبِّر بهذا الاسْتِفْهام؛ لبَيانِ أحَقِّيَّةِ الاتِّباعِ لمَن يُرْشدُ ويُصْلحُ بَدَلًا ممَّن لا يَسْتَطيعُ الإرْشادَ ويَحْتاجُ كَغَيرِهِ لهَدْيِهِ، فمَن لا يَحتاجُ أحَقُّ ممَّن يَحْتاجُ لإرْشادِ غَيرِهِ وهِدايَتِه[1]، وذلكَ في صورَةٍ قَضيَّةٍ عقْليَّةٍ مَنْطقيَّةٍ مُدَعَّمَةٍ بالدَّليلِ؛ لتُلْجِئَ الخَصْمَ إلى الإقْرارِ والتَّسْليمِ بصِحَّةِ الدَّعْوى.

الَّـذي يَـهْـدي إلى الحَقِّ أحَقُّ بالاتِّباعِ مِمَّنْ لا يَهْتَدي إلا بغيره

وقَد بيَّنَ سُبحانَه بما هوَ مُسْتَقِرٌّ في الفِطَرِ السَّليمة أنَّ الّذي يَهْدي إلى الحَقِّ أحَقُّ بالاتِّباعِ مِمَّن لا يَهْتَدي إلّا أنْ يَهْديَهُ غَيرُهُ، فلَزِمَ أنْ يكونَ الهادي بنَفسِهِ هوَ الكامِل، دونَ الّذي لا يَهْتَدي إلّا بغَيرِهِ، وإذا كانَ لا بُدَّ مِن وجودِ الهادي لغَيرِ المُهتَدي بنَفسِهِ، فهوَ الأكْملُ[2].

سِرُّ التَّعْبيرِ بالاسْمِ المَوصولِ (مَنْ) وصِلَتِهِ:

عُبِّرَ بالاسْمِ المَوصولِ للعاقِلِ (مَنْ) في قوله: ﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾؛ للتَّعْظيم، ولِأنَّ الهدايةَ للحَقِّ لا يَتَّصِف بها إلّا عاقِلٌ حَكيمٌ، فما بالُنا والمَقْصودُ اللّه تعالى أحْكَمُ الحاكمين؟ وفي التَّعبيرِ بجُملةِ الصِّلَةِ فِعلًا مُضارِعًا إشارَةٌ إلى اسْتِمرارِ الهدايَةِ وتَجَدُّدِها، وهذا لزيادَةِ التَّبْكيتِ والإلْزام، حَيثُ إنَّ هِدايةَ اللّه تعالى للحَقِّ مُسْتَمرَّةٌ غَيْرُ مُنْقَطِعَةٍ، ويُقابِلُها اسْتِمرارُ عدَمِ هِدايَةِ شُرَكاءِ المُخاطَبينَ.

الاهْـتِـداءُ إلى الـحَـقِّ لا يَكونُ إلّا بمَعونَةِ اللّه تَعالى وتَوْفيقِهِ وإرْشادِهِ

تَنَوُّعُ القِراءاتِ المُتَواتِرَةِ الواردَةِ ﴿يَهِدِّى﴾:

قُرِئَ الفِعلُ ﴿يَهِدِّى﴾ بعِدَّةِ قِراءاتٍ هيَ:

قِـراءَةُ (يَـهِـدّي) بتَشْديدِ الـدّالِ وأثرها البالغ في الاحْتِجاجِ على المُشْرِكينَ

الأولى: بفَتحِ الياءِ وسُكونِ الهاءِ وتَشْديدِ الدّالِ، جَمعًا بَيْنَ ساكِنَيْن، وهيَ قِراءَةُ أهْلِ المَدينَةِ، إلّا ورْشًا، والإدْغامُ دالٌّ على أنَّهُم

(1) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 7/3565.
(2) ابن تيميّة، مجموع الفتاوى: 6/82.

لا يَملِكونَ أقلَّ هِدايَةٍ لأنفُسِهم وهُم عن هِدايَةِ غَيْرِهم أعْجَزُ، تَناسُبًا مَع الإدْغامِ الَّذي يُفيدُ الخَفاءَ والقِلَّةَ.

الثّانية: بفَتحِ الياءِ وسُكونِ الهاءِ وتَشْديدِ الدّال، جَمعًا بَيْن ساكِنَيْن، مَع اخْتِلاسِ الحَركةِ، وهي قِراءَةُ أبي عمرٍو، وقالونَ، وهذِهِ القِراءَةُ دالَّةٌ على أنَّهم لا يَملِكون أقلَّ قدْرٍ مِنَ الهِدايَةِ لأنْفسِهم، فهُم عنْ هِدايَةِ غَيْرِهِم أعْجَزُ.

الثّالثة: بِفَتحِ الياءِ والهاءِ، وأصْلُه: يَهْتَدي، فنُقِلتْ حَركةُ التّاءِ إلى الهاءِ، وأُدْغِمَتِ التّاءُ في الدّالِ، وهيَ قِراءَةُ ابنِ عامرٍ، وابنِ كَثيرٍ، ووَرْشٍ.

الرّابعة: بفَتْحِ الياءِ وكَسرِ الهاءِ، وهيَ لُغَةٌ سُفْلى مُضَرَ، وبِها قَرَأ حَفصٌ، ويَعْقوبُ

الخامسة: بكَسرِ الياءِ، وهيَ قِراءَةُ حَمزةَ، والكِسائيِّ، وخلفٍ[1].

السّادسة: قُرِئَ بالبِناءِ للمَجْهولِ مَع التَّشْديدِ بصيغَةِ التَّفْعيلِ؛ للدَّلالَةِ على المُبالَغَةِ في الهِدايَةِ[2].

دلالَةُ اسْتِخْدامِ (أفْعَل) التَّفْضيلِ: ﴿أَحَقُّ﴾:

صيغَةُ التَّفْضيلِ في الآيَـةِ لَيْسَتْ على بابِها

أفْعَلُ التَّفْضيلِ في قوله: ﴿أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ﴾ لَيْستْ على ظاهِرِها، بَلْ هيَ مَسْلوبَةُ التَّفْضيلِ، بمعنى جَديرٍ أو حَقيقٍ. وأوثِرَتْ لَفْظًا، لما فيها مِن نَفْيِ المُساواةِ المُقْتَضي لنَفْيِ الاشْتِراكِ أصْلًا بمَعونَةِ السّياقِ[3].

الغَرَضُ مِنَ الاسْتِفْهامِ في: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾:

التَّقْريرُ وإلْـزامُ الحُـجَّـةِ ليَكونَ المُخاطَبُ أنْطَقَ بمُرادِ المُتَكَلِّمِ

الاسْتفهامُ في قوله: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ للتَّقريرِ وإلزامِ الحُجَّةِ[4]. والمعنى: "أهذِهِ الهِدايَةُ أحَقُّ بالاتِّباعِ أمِ الَّذي لا يَهِدّي؟، أي: لا يَهْتَدي بنَفْسِه أو لا يَهْدي غَيْرَه، إلّا أنْ يَهْديَهُ اللّه"[5].

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 17/95، وإبراهيم الأبياريُّ، الموسوعة القرآنيَّة، ص: 321.
(2) الخفاجيُّ، حاشية الشّهاب: 5/28.
(3) المطعنيُّ، التَّفسير البلاغيُّ للاستفهام: 2/53. وفي المسألة تفاصيل ذَكَرها السَّمين الحلبيُّ في كتابه الدُّرُّ المَصون: 6/193.
(4) الشَّوكانيُّ، فتْح القدير: 2/624.
(5) الزَّمخشريُّ، الكشّاف: 3/135.

وتَوْجيهُ وصْفِ الأصْنامِ بأنَّها لا تَهْتَدي إلّا أنْ تُهْدى، معَ أنَّها لا تَهْتَدي وإنْ هُديَتْ، أنَّها عومِلَتْ في العِبادَةِ مُعامَلَتَهم في وصْفِها بأوصافِ مَن يَعْقِلُ[1].

دلالَةُ صيغَةِ الفِعْلِ ﴿يَهِدِّيٓ﴾:

كَيْفَ يَتَّبِعُ مَنْ نَطَقَ بالحِكْمَةِ وأرادَها مَنْ لا يَرْشُد ولا يَهْدي؟

في صيغَةِ الفِعْلِ ﴿يَهِدِّيٓ﴾ إعْلالٌ وإدْغامٌ، فأصْلُه (يَهْتدي) وقُلِبَتِ التّاءُ دالًا؛ لقُرْبِها مِنْ حُروفِ الإطْباقِ، وأُدْغِمَتِ التّاءُ في الدّالِ وكُسِرَتِ الهاءُ للتَّخَلُّصِ مِنَ السّاكِنَيْنِ. وتَدلُّ هذِهِ الصَّيغَةُ على صُعوبَةِ الاهْتِداءِ، بَلْ عدَمِ الاهْتِداءِ أصْلًا، ولَكِنْ كانَ الفَرْضُ أنْ يَكونَ اهْتِداءً بَعدَ أنْ توجَدَ الهِدايةُ الدّاعيَةُ المُرْشِدَةُ، وكُلُّ هذا فيه مِنَ التَّعْنيفِ والتَّسْفيه والتَّوْبيخِ والتَّبْكيتِ لَهُم ما فيهِ، وهُم عُقَلاءُ، فيهِم مَنْ نَطَقَ بالحِكْمةِ وأرادَها، ثُمَّ يَتَّبِعونَ مَن لا يَعْقِلُ ولا يَنْفعُ ولا يَضرُّ ولا يَهْدي[2]. ولِصاحِبِ (نَظْمِ الدُّرَرِ) تَوْجيهٌ لَطيفٌ في تَعْليلِ إدْغامِ تاءِ الافْتِعالِ، حَيْث رَأى فيها إشارَةً إلى انْتِفاءِ جَميعِ أسْبابِ الهِدايَةِ حَتَّى أدانيها، فإنَّ التّاءَ عِنْدَ أرْبابِ القُلوبِ مَعْناها انْتِهاءُ التَّسَبُّبِ إلى أدْناهُ[3].

سِرُّ الفَرْقِ بَيْنَ نَفْيِ الاهْتِداءِ مَعَ أنَّ السّياقَ لنَفْيِ الهِدايَةِ:

مَنِ اهْتَدى إلى الحَقِّ لا يَخْلو عَنْ أنْ يَكونَ هاديًا غَيْرَهُ إلَيْهِ

الحِكْمَةُ مِن نَفْيِ الاهْتِداءِ - مَع أنَّ السّياقَ لنَفْيِ الهِدايةِ - هيَ أنَّ نفْيَها مُسْتَتبِعٌ لنَفيهِ غالِبًا، فإنَّ مَنِ اهْتَدى إلى الحَقِّ لا يَخْلو عنْ هِدايةِ غَيْرِه في الجُمْلَةِ[4].

المُرادُ مِن الاسْتِثْناءِ في: ﴿إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾:

مَنْ لَم يَهْتَدِ بنَفْسِهِ لا يَهْدي غَيْرَهُ

المُرادُ مِن الاسْتِثْناءِ بَيانُ أنَّ الَّذي يَهْدي إلى الحَقِّ مُطْلقًا هوَ اللّه، والَّذي لا يَهْدي إلّا أنْ يُهْدى صِفةُ كلِّ مَخْلوقٍ، لا يُهدَى إلّا أنْ يَهْديَه

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/55.
(2) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 7/3565.
(3) البِقاعيُّ، نَظْم الدُّرر: 9/118.
(4) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 2/663.

اللّه تَعالى، وقدْ دَلَّ الاسْتِثْناءُ في قَوْلِه: ﴿إِلَّآ أَن يُهْدَىٰٓ﴾ على التَّهَكُّمِ على طَريقَةِ تَأْكيدِ الشَّيْءِ بما يُشْبِهُ ضِدَّهُ[1]. والاسْتِثناءُ مُنْقَطِعٌ مُفَرَّغٌ مِنْ أعَمِّ الأحْوالِ، والمُرادُ: لا يَهْتَدي في حالٍ مِنَ الأحْوالِ إلّا في حالِ هَداهُ غَيْرُه. وكانَ مُقْتَضى المُقابَلَةِ أنْ يُقال: (أم مَن لا يَهْدي)، وإنَّما خولِفَ إشارَةً إلى أنَّه إذا لم يَهْتدِ بنَفْسِه لا يَهْدي غَيْرَه[2].

وجَوَّز ابنُ عادلٍ الدِّمشْقيُّ أنْ يكونَ الاسْتِثناءُ مُتَّصِلًا؛ لأنَّه إذْ ذاكَ يَكونُ فيهم قابِليَّةُ الهِدايةِ، بخِلافِ الأصْنامِ، كَما جَوَّزَ أنْ يكونَ الاسْتِثناءُ مِن تَمامِ المَفْعولِ لَهُ، أي: لا يهْدي لشَيْءٍ مِنَ الأشْياءِ، إلّا لأجْلِ أنْ يُهْدَى بغَيْرِه[3].

سِرُّ بناءِ الفِعْلِ ﴿يُهْدَىٰٓ﴾ للمَفْعولِ:

بُنِي الفِعْلُ ﴿يُهْدَىٰٓ﴾ للمَجْهولِ؛ لعَدمِ تَعَلُّقِ غَرضٍ بذِكْرِ الفاعِلِ، وللإشارَةِ إلى أنَّهُ لَيسَ المُرادُ هاديًا مُعَيَّنًا، فتِلْكَ الآلِهَةُ المَزْعومَةُ لا تَقْبَلُ هِدايَةَ أيِّ هادٍ كائِنًا مَن كانَ.

الآلِهَةُ المَزْعومَةُ لا تَقْبَلُ هِدايَةَ أيِّ هادٍ

معنى الفاءِ في: ﴿فَمَا﴾:

الفاءُ في: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ عاطِفَةٌ لتَرْتيبِ كِلا الإنْكارَيْنِ السّابقَيْنِ على ما ظَهَرَ مِن وُجوبِ اتِّباعِ الهادي إلى الحَقِّ[4].

بَلاغَةُ الاسْتِفْهامِ بـ (ما):

(ما) في جُملةِ: ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ اسْتِفْهاميَّةٌ مُبْتَدَأٌ، و﴿لَكُمْ﴾ في مَحلِّ رفْعِ خَبَرٍ، والاسْتِفهامُ بـ (ما) للتَّعْجيبِ والتَّقْريعِ[5].

الـتَّـعْـجـيـبُ على عُقولِ المُشْرِكينَ

معنى حَرْفِ الجَرِّ اللّامِ ودلالَتُهُ في: ﴿لَكُمْ﴾:

أفادَتِ اللّامُ الاخْتِصاصَ. والمعنى: أيّ شَيْءٍ ثَبَتَ لَكُم فاتَّبَعْتُم

مَنْ كانَ عاجِزًا عنْ هِدايَةِ نَفْسِهِ كانَ عنْ هِدايَةِ غَيْرِهِ أعْجَزُ

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتّنوير: 11/163.
(2) القَنَّوجيُّ، فتْح البيان: 6/60.
(3) ابن عادل، اللُّباب في علوم الكِتاب: 10/325.
(4) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 2/658.
(5) ابن جُزَيّ، التَّسهيل: ص 356.

مَن لا يَهْتَدي بنَفْسِهِ، فضْلًا عنْ أنْ يَهدِيَ غَيْرَه بأيِّ حالٍّ مِنَ الأحْوالِ؟[1].

نُكْتَةُ الفصْلِ: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾:

فُصِلَ قَوْلُه: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؛ لأنَّهُ جاءَ تَفْصيلًا للإجْمالِ في (ما) والمعنى: كَيْفَ تَحْكُمونَ بالباطِلِ، حَيْثُ تَزْعُمونَ أنَّهُم أنْدادُ اللهِ؟[2].

الفَصْلُ للإيضاحِ بَعْدَ الإجمالِ

الغَرَضُ مِن الاسْتِفْهامِ بـ﴿كَيْفَ﴾:

الاسْتِفْهامُ بـ﴿كَيْفَ﴾ للإنْكارِ والتَّعَجُّبِ. أي: أيُّ شَيْءٍ لَكُم في اتِّخاذِ هَؤُلاءِ العاجِزينَ عنْ هِدايَةِ أنْفُسِهِم، فضْلًا عن هِدايَةِ غَيْرِهِم شُرَكاءَ بالباطِلِ حَيْثُ تَزْعُمونَ أنَّهُم أنْدادُ اللهِ؟

أفادَ الاسْتِفْهامُ الإنْكارَ والتَّعْجيبَ

دلالَةُ التَّعْبيرِ بالمُضارِعِ: ﴿تَحْكُمُونَ﴾:

في التَّعْبيرِ بالمُضارِعِ في قَولِه: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ إشارَةٌ إلى اسْتِمرارِ غَفْلَةِ المُشْرِكينَ عنِ الحقِّ، وإصْرارِهم على الحُكْمِ بغَيرِ ما يَقْتَضيه الشَّرعُ والعَقلُ والفِطْرَةُ.

الإصْرارُ على المُكابَرَةِ، والحُكْمُ بغَيْرِ ما يَقْتَضيه العَقْلُ

مَوْقِعُ الاسْتِفْهامِ مِمّا قَبْلَهُ:

جُملةُ الاسْتِفهامِ بـ ﴿كَيْفَ﴾ في مَوْضِعِ نَصْبِ حالٍ، وهي جُملَةٌ مُسْتقلَّةٌ، والمعنى: على أيِّ حالٍ، وقدْ تمَّ الكَلامُ بالجُملةِ الاسْميَّةِ ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ فـ (ما) مُبْتَدأٌ، و﴿لَكُمْ﴾ خَبَرُها، ويوقَفُ عليْه، والمعنى: أيُّ شَيْءٍ ثَبَت لَكُم في عِبادَةِ الأوثانِ؟

جُمْلَةُ الاسْتِفْهامِ اسْتِئْنافيَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/163.
(2) القاسميُّ، محاسن التَّأويل: 9/3348.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 19 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-16-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 19 : المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-16-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6365726 بتاريخ 2024/02/07م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»